مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٠٩٥

الخميس، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد الحمود	(الأردن)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرثيبال
	أستراليا	السيدة كوينلان
	تشاد	السيد شريف
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغوريهي
	شيلي	السيد إيراسوريس
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد أرو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة مورموكايتي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/1)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/1)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي كوت ديفوار ومالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ألبرت كوندرز، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن، نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/1، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

أعطي الكلمة الآن للسيد ألبرت كوندرز.

السيد كوندرز (تكلم بالفرنسية): يشرفني ويسعدني كثيرا مخاطبة مجلس الأمن اليوم. يتابع التقرير الثالث للأمين العام عن الحالة في مالي، المعروض على المجلس (S/2014/1)، القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، الذي أنشأ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. أود اليوم، أن أقدم للأعضاء لمحة عامة عن الحالتين السياسية والأمنية في مالي، والتقدم الذي أحرز منذ إحاطتي الإعلامية التي قدمتها خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي (انظر S/PV.7043)، والتحديات المستقبلية.

في البداية، أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، ولأعضاء المجلس عن أطيب تمنياتي بحلول العام الجديد. كما أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بالأعضاء الجدد في مجلس الأمن، وأتمنى كل النجاح لهم في مداولاتهم.

لقد كان العام الذي انتهى منذ أيام قليلة حاسما بالنسبة لشعب مالي. وعلى الرغم من التحديات، فقد أظهر إرادة وتصميما على المضي قدما بعد الأزمة الخطيرة والمتعددة الجوانب التي عاشها البلد خلال عام ٢٠١٢. وبتلك الطريقة، كان من الممكن تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وشفافة في جميع أنحاء البلد، مما مكن مالي من إعادة تأكيد سلامة أراضيها والعودة إلى النظام الدستوري. وحدد رئيس البلد، فخامة السيد بوبكر كيتا، بوضوح الأولويات لتحقيق الاستقرار وإعادة البناء الاقتصادي للبلد. وفي هذا الصدد، أعطى الأولوية لتحقيق المصالحة الوطنية، ومكافحة الإفلات من العقاب والفساد، وإصلاح القطاع الأمني وتعزيز القدرات المؤسسية والتنمية، لا سيما في المناطق الشمالية.

لذلك، يتعين على مالي خلال الأشهر القادمة، الاستفادة من هذه الفرصة الفريدة، من أجل التصدي، بدعم من المجتمع الدولي، للأسباب الجذرية المعقدة للأزمات المتعددة التي شهدها البلد. ويجب أن تضع أساسا دائما لتحقيق السلام والمصالحة، وتصبح مرة أخرى شريكا مستقرا للأمن الإقليمي المضمون. ويتطلب ذلك الشروع في إجراء مباحثات شاملة للجميع مع المجتمعات المحلية في الشمال والموقعين على الاتفاق المبدئي بدون المزيد من التأخير، ووضع خارطة طريق واتفاق إطاري يشمل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي؛ وإعادة بناء الدولة لنفسها، وتقديم الخدمات الأساسية من جديد في جميع أنحاء البلد؛ وإصلاح القطاع الأمني وإجراء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وترتبط كل تلك الجوانب ارتباطا وثيقا فيما بينها، وتتطلب اهتماما متواصلا من جانب

مجلس الأمن. إن إحراز التقدم فيما يخص كل عنصر من تلك العناصر، ضروري من أجل تحقيق النجاح في سياق إقليمي، يتعين علي أن أقول، بأنه هش ومحفوف بالمخاطر.

لقد الأوان لإحراز تقدم في جدول الأعمال المتعدد العناصر ذلك، نظراً لأن أي تأخير يمكن أن يعرض للخطر الإنجازات التي تحققت.

فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقي الأولي المبرم في ١٨ حزيران/يونيه، فقد شُرِع في بعض تدابير بناء الثقة من أجل تحقيق المصالحة. فمن جانب، نظمت الحكومة سلسلة من المشاورات الشاملة للجميع، مثل اجتماع مجلس النواب العام بشأن اللامركزية والمؤتمرات الوطنية في الشمال. كما عقدت مؤتمرات إقليمية في غاو. واتخذت خطوات رئيسية لإعادة السيادة الوطنية، وتمثل ذلك تحديداً في تبادل السجناء وإخلاء مبنى المحافظة ومحطة الإذاعة في كيدال، وهو ما وافقت عليه الأطراف الموقعة على الاتفاق الأولي.

ونود أيضا أن نرحب بالتقدم الذي أحرزته لجنة الرصد والتقييم، واللجنة التقنية المختلطة المعنية بالأمن في تنفيذ أحكام الاتفاق الأولي. ومع ذلك، بانقضاء الإطار الزمني الذي مدته ٦٠ يوما قبل بدء المحادثات الشاملة، من الأهمية بمكان أن تتوافق الأطراف الموقعة على الاتفاق في أسرع وقت ممكن على المبادئ والشروط والصيغة الخاصة بعملية محادثات شاملة للجميع من شأنها أن تسمح بمعالجة جميع الجوانب السياسية والأمنية، على النحو المنصوص عليه في المادة ٢١ من الاتفاق الأولي والفقرة ٤ من القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣). وفي السياق نفسه، ينبغي الإسراع بعملية الإيواء المؤقت من أجل ضمان الشروع في عملية حقيقية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني.

تعكف البعثة المتكاملة في الوقت الراهن على إنشاء فريق تنسيقي لدعم جميع تلك العمليات والتخطيط لها ولضمان اتساق إسهامات الشركاء الدوليين وتنسيقها في إطار دعم عمليات الإيواء ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني في مالي. وعلى نحو أعم، نود أن نحث الحكومة على أن تنشئ في أسرع وقت ممكن إطاراً للتعاون بما يتماشى مع أحكام القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) والاتفاق الأولي من أجل دعم الحوار والمفاوضات. وعلى هذا الأساس، ستقوم البعثة المتكاملة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، بتقديم المساعدة للحكومة.

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها مالي والبعثة المتكاملة في مجالي الدفاع والأمن، مما سمح تدريجياً بعودة الإدارة وعودة بعض السكان في الشمال، فإنني أود أن أشدد على أن الحالة الأمنية ما زالت غير مستقرة. وينبغي عدم الاستهانة بصعوبة الحالة. إننا ندين بشدة تصاعد الهجمات الإرهابية. ونود أن نذكر بأن هذه الهجمات، التي ترتكب بصورة رئيسية في منطقة كيدال، قد أدت إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف السكان المدنيين والجيش المالي. بالإضافة إلى ذلك، لقي اثنان من أفراد حفظ السلام وأربعة صحفيين فرنسيين مصرعهم هناك. ونجدد الإعراب عن تعازينا للأسر المكلومة، وعلى وجه الخصوص إلى حكومتي السنغال وتشاد، بصفتهما البلدين المساهمين بقوات المعنيين.

يظل الخطر الذي يشكله الإرهاب في صميم شواغلنا دائما. وتؤكد الزيادةُ المفاجئة في الأنشطة الإرهابية تلك الشواغل، التي ما انفككنا نشاطرها مع مجلس الأمن. ويتطلب تحقيق الاستقرار الفعال في المناطق الشمالية تعاوناً على الصعيدين السياسي والأمني، على أن تساهم في ذلك البعثة المتكاملة والشركاء الوطنيون والدوليون المعنيون.

(تكلم بالإنكليزية)

يبلغ عديد الأفراد العسكريين بالبعثة المتكاملة في الوقت الراهن ٤٨٨ ٥ فرداً من العدد المخطط له وهو ٢٠٠ ١١،

ويبلغ عديد أفراد الشرطة ٧١ من العدد المتوقع ٣٢٠، و ٨٨٣ من عناصر وحدات الشرطة المشكلة مقارنة بالعدد المخطط له وهو ١ ١٢٠. التحديات الأمنية هائلة وتوقعات السكان كبيرة. وبالتالي، لا بد أن يواصل المجتمع الدولي بدون تأخير دعمه للجهود الرامية إلى التعجيل بتوفير ونشر وحدات البعثة المتكاملة المتبقية في المناطق الشمالية من البلد. وما يقدمه مجلس الأمن والدول الأعضاء من دعم لتأمين ما يلزم من عناصر التمكين ومضاعفات القوة في الوقت المناسب أمر واعد، ويظل ضروريا لنا ونحن نضطلع بالولاية القوية التي عهد بها إلينا المجلس لنسهم في تهيئة بيئة آمنة للشعب المالي.

لقد أُحرز تقدم كبير على الصعيد الإنساني، ونود أن نثني على الجهود التي تبذلها الحكومة المالية ودورها القيادي في تعزيز قدرتها على دعم العمليات الإنسانية. فقد تمكن أكثر من ١٤٥ ألف طفل من العودة إلى المدارس التي أعيد فتحها في تمبكتو وغاو. وأعيد تأهيل العديد من المراكز الصحية المحلية في المناطق الشمالية، وبات أكثر من مليون شخص يستفيدون من إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب، وبات بمقدور أكثر من ٢١٧ ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد أن يستفيدوا من برامج الرعاية المنقذة للحياة التي تقدمها الحكومة المالية والجهات الفاعلة الإنسانية.

بيد أنه لا بد من التأكيد على أن التحديات لا تزال كبيرة وعويصة في عام ٢٠١٤. فما يقرب من نصف مليون شخص لا يزالون مشردين داخل مالي وفي البلدان المجاورة، وما لا يقل عن ٨٠٠ ألف شخص يحتاجون إلى مساعدات غذائية فورية. وهناك ٢,٤ مليون شخص آخرون لا يزالون يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى حد ما، وقد تتدهور حالتهم في موسم الجدب المقبل. وحتى الآن، لم يحصل النداء الموحد من أجل مالي لعام ٢٠١٣ سوى على ٥٥ في المائة من المبلغ المطلوب. وقد ذكرت ذلك لأننا ببساطة يجب أن نبلي بلاء أفضل في عام ٢٠١٤، إذ إنّ صعوبة الحالة تؤثر أيضا تأثيرا مباشرا على فرص إحلال السلام في مالي.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الأسر في الجنوب وفرت المأوى أثناء الأزمة لعدد كبير جدا من الأقارب الهاربين من الصراع في الشمال. وبينما نركز جهودنا على دعم الحكومة في تصديها للتحديات المباشرة في الشمال، فإن من المهم أن نضع في الاعتبار أن الأزمة قد أثرت على جميع سكان مالي، بمن فيهم مَن يعيشون في الجزء الجنوبي من البلد، وبالتالي ينبغي دعم هؤلاء أيضاً.

بينما يمضي البلد تدريجيا نحو قدر أكبر من الاستقرار المؤسسي، فإن على الحكومة أن تسارع، بالرغم من التحديات الأمنية، إلى تنفيذ الأولويات التي حددها الرئيس كيتا. ويقف المجتمع الدولي على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة. أما البعثة المتكاملة، فستواصل من جانبها الاضطلاع بعمل مهم في مجال حقوق الإنسان وغيرها من أنشطة الحماية، بما في ذلك مكافحة العنف الجنسي. تشكل تلك المهام حجر الزاوية في الولاية الشاملة لحماية المدنيين التي أناطها بنا مجلس الأمن.

في غضون ذلك، لا بد لسلطات مالي والمجتمع الدولي من الوفاء بالتعهدات المتبادلة المقطوعة خلال مؤتمر الجهات المانحة رفيعة المستوى لتنمية مالي المعقود في بروكسل في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣، والتي تم إعاد التأكيد عليها بباماكو في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيكون مؤتمر المتابعة لمؤتمر المانحين المزمع عقده في بروكسل الشهر القادم من المعالم المهمة بالنسبة لمالي. ويجب أن نكفل أن يفي المجتمع الدولي بتعهداته. وفي الوقت نفسه، من الواضح أن الأمر لا يتعلق بتقديم شيك على بياض. – إن الأزمة التي واجهتها مالي في عام ٢٠١٢ خطيرة ولا يمكن أن نستمر في لا مبالاتنا.

يجب أن نزيد من مواءمة المعونة الأجنبية مع أولويات مالي في سياق قدر أكبر من الدور القيادي لمالي، وينبغي أن

تكون ذات صلة ببدء المحادثات الشاملة. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تحديد إطار للمساءلة المتبادلة والمسؤولية المشتركة، وتعزيز الشفافية والالتزام الجماعي بتحقيق النتائج. يحتاج الناس، سواء في جنوب البلد أو شماله، إلى الشعور بأن الأمور تتغير، وإلى رؤية فوائد السلام وحدوث تحسينات ملموسة في حياتهم اليومية، مثل توفير التعليم للأطفال، وزيادة فرص الحصول على الرعاية الصحية والمياه والكهرباء.

حتى الآن، اعتمدت البعثة المتكاملة ١٣ مشروعاً من المشاريع ذات الأثر السريع في كيدال وتمبكتو وغاو، بمبلغ يزيد إجماليه على نصف مليون دولار. وبدأنا أيضا عددا من المشاريع مع الصندوق الاستئماني للسلام والأمن في مالي، بما في ذلك الكهرباء في كيدال، وتوفير الإيواء لعناصر الجماعات المسلحة. الاحتياجات كثيرة والموارد محدودة. وأشعر ببالغ الامتنان للمجتمع الدولي على ما يقدمه من دعم مستمر في ذلك الصدد.

التحديات التي تواجه منطقة الساحل عديدة ولا يمكن التصدي لها على انفراد. وتشكل الزيارة الإقليمية المشتركة التي قام بها الأمين العام ورئيس الاتحاد الأفريقي، ومفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون التنمية، ورئيسا مجموعة البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر خطوة إيجابية في هذا السبيل. وقد أتاح الاجتماع الذي استضافته حكومة مالي في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الفرصة للاستماع إلى شواغل بلدان المنطقة نفسها والتعرف على أولوياتها، وتعزيز التنسيق، وهو أمر ضروري أيضا، بين الشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية.

الرحلة نحو تحقيق الاستقرار طويلة، وتتسم في بعض الأحيان بالصعوبة. لقد مكثت في مالي لمدة ستة أشهر حتى الآن، وحيثما التفتُ ثمة ما يذكرني بثراء التاريخ الثقافي لشعب مالي. وأستطيع أن أقول بثقة أنه ما مِن عقبات يستعصي على الماليين التغلب عليها. بيد أن الأمر يتطلب الصبر وقوة العزيمة.

مالي في مفترق طرق، وعلى المجتمع الدولي أن يواصل بنشاط دعم الجهود الوطنية الحالية الرامية إلى توجيه البلد في الاتجاه الصحيح وتجنب الانتكاس والعودة إلى العادات القديمة التي أدت إلى نشوب الأزمة التي لم يسبق لها مثيل على مدى العام الماضي. وفي ذلك الصدد، فإن العمل الفعلي في مالي قد بدأ للتو. ويظل ذلك العمل محفوفا بالمخاطر، ويجري في بيئة إقليمية متقلبة.

وأود أن أشكر الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والشركاء الدوليين الآخرين على التزامهم بمعالجة الحالة في مالي وعلى دعمهم للبعثة المتكاملة. وجهودنا المشتركة يمكن أن تحدث فرقا هاما.

الرئيس: أشكر السيد كوندرز على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كاسي (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود، بادئ ذي بدء، أن أهنئكم بحرارة، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم، المملكة الأردنية الهاشمية، رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير. وفي الوقت نفسه، أود أن أعرب عن تقديرنا الكبير للعمل القيم الذي اضطلع به وفد فرنسا خلال رئاسته للمجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ونود أيضا أن نتمنى كل التوفيق للأعضاء الجدد في مجلس الأمن.

وأود أيضا أن أعرب، بالنيابة عن شعب وحكومة مالي، عن التمنيات بعام جديد سعيد للغاية لأعضاء المجلس والأمين العام بان كي – مون وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة المنتشرين في مختلف مسارح العمليات، والذين يضحون بحياتهم من أجل إيجاد عالم أفضل خال من الصراع والحرب والإرهاب والاتجار بالمخدرات والبشر، وما إلى ذلك.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد امتنان أعلى السلطات في مالي للرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند على قراره الشجاع بإطلاق عملية سيرفال في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ لوقف تقدم الجماعات الجهادية نحو وسط مالي وجنوبها.

وهذا هو الوقت المناسب أيضا للإشادة بحرارة بالقوات الأفريقية، ولا سيما تلك القادمة من تشاد ومالي، والتي قامت، إلى جانب الجيش الفرنسي، بتحرير أكبر المدن في شمال بلدي.

في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، أي قبل ثلاثة أشهر بالضبط، نظر مجلس الأمن في التقرير الثاني المقدم من الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2013/582)، عملا بالأحكام ذات الصلة للقرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) (انظر S/PV.7043). ومنذ ذلك الحين، أحرز تقدم كبير على الصعيدين السياسي والأمني وفي مجالات استعادة سلطة الدولة وحماية حقوق الإنسان وتطوير الأنشطة الإنسانية وتنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والتنسيق الدولي.

وعلى الصعيد السياسي، نشير إلى الانتهاء من العملية الانتخابية بإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، والتي اعترفت جميع الجهات الفاعلة السياسية في مالي والمجتمع الدولي عل السواء، بما في ذلك مجلس الأمن، بأنها اتسمت بالشفافية والمصداقية.

وشرعت الحكومة، في إطار سعيها المستمر من أجل السلام وتحت سلطة الرئيس بوبكر كيتا، في سلسلة من الجهود الرامية إلى تحقيق اللامركزية والمصالحة الوطنية وتطوير المناطق الشمالية والحوكمة الرشيدة لبلوغ الهدف النهائي المتمثل، في جملة أمور، في تعزيز احترام حقوق الإنسان ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب.

وبالتالي، وفي سياق تعزيز اللامركزية وصلاحيات السلطات المحلية، عينت الحكومة في العام الماضي أكثر من ١٠ ٠٠٠ مدرس و ٢ ٤٠٠ موظف في المجال الصحي لسد الفجوات في الموارد البشرية في هذين القطاعين الحيويين. وفي إطار تلك المبادرة، نظمت الحكومة منتدى وطنيا بشأن تحقيق اللامركزية في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. واستهدفت تلك الاجتماعات إنشاء آليات مؤسسية لتعزيز سلطات المجتمعات المحلية اللامركزية. وسمحت لجميع أصحاب المصلحة بتقييم الإنجازات وأوجه القصور في تجربتنا وباقتراح سبل جديدة لتحقيق تقدم كبير في هذا المجال.

وعلى نفس المنوال، أصدر الرئيس تعليماته إلى الحكومة بتنظيم مؤتمر وطني بشأن المناطق الشمالية للنقاش والتحاور وتبادل وجهات النظر بشأن جميع المسائل التي تهم دولة مالي. وعُقد ذلك المؤتمر خلال الفترة من ١ إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ بهدف وضع الأسس لإحداث التغيير في العقليات والسلوك، اللازم لظهور مالي جديدة متصالحة مع تاريخها وقيمها التقليدية الإيجابية، تتطلع إلى المستقبل بتصميم على بناء مجتمع جديد يقوم على العمل الخلاق.

وفي ظل المشاركة الواسعة لجميع القطاعات في بلدنا، ساعد المؤتمر الوطني بشأن المناطق الشمالية على بناء الثقة بين أبناء شعب مالي وعلى إشراك الجماعات المسلحة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى في الشمال، والتي لديها وجهات نظرها فيما يتعلق ببيئتها المباشرة، في الحوار. وستؤخذ التوصيات المقدمة لمعالجة شواغل السكان المتضررين في الاعتبار عند تنفيذ المشاريع الإنمائية في المناطق الشمالية من مالي.

وفي هذا الصدد، قامت الحكومة، بالتعاون مع البعثة المتكاملة، بوضع واعتماد عناصر خريطة طريق للخروج من الأزمة، استنادا إلى المبادئ التوجيهية التالية: أولا، عقد اجتماعات للقوى الحية في المناطق الشمالية بحلول نهاية كانون

الثاني/يناير ٢٠١٤ لمناقشة المسائل المتصلة بإنهاء الأزمة؛ ثانيا، عقد اجتماع للجنة الرصد والتقييم المنبثقة عن اتفاق ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣؛ وثالثا، بدء محادثات سلام شاملة للجميع في المستقبل القريب جدا، الأمر الذي ستسبقه ثلاثة اجتماعات تحضيرية، هي: حلقة عمل بشأن التجميع وندوة حول الدروس المستفادة من الاتفاقات السابقة وحلقة دراسية مع الشركاء التقنيين والماليين بشأن خطة التنمية المُعجلة للمناطق الشمالية. وحكومة مالي تلتزم التزاما راسخا بتهيئة بيئة تفضي إلى استعادة التعايش السلمي بين سكان المناطق الشمالية والجنوبية.

وفي هذا السياق، أنشئت وزارة مكرسة بالكامل لتحقيق المصالحة الوطنية والتنمية في المناطق الشمالية لكي تعالج، في جملة أمور، الأبعاد الإنسانية والاقتصادية للمشاكل التي تعاني منها المناطق الشمالية الثلاث.

وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2014/1)، فقد تدهورت الظروف الأمنية في الشمال تدهورا كبيرا في الفترة من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وسلسلة الهجمات غير المتناظرة التي شنتها عصابات إجرامية على السكان المدنيين والقوات المسلحة المالية وقوات البعثة المتكاملة دليل كاف على أن الجماعات الإرهابية تعيد تنظيم صفوفها.

وفي مواجهة خطر أن يؤدي التخفيض التدريجي لقوام قوة عملية سيرفال إلى تفاقم هذه الحالة، من المهم للغاية تزويد البعثة المتكاملة بما يكفي من الموارد لتمكينها من الاضطلاع بولايتها بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لحكومة مالي، والتي يتمثل عنصرها الرئيسي في الاستعادة الفورية لسلطة دولة مالي على كامل أراضيها، بما في ذلك منطقة كيدال.

وفي ما يتعلق بالحوادث التي وقعت في كيدال في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، عندما منع أفراد من الحركة الوطنية لتحرير أزواد رئيس الوزراء ووفده من الذهاب إلى هناك، يذكر التقرير أن القوات المسلحة المالية فتحت النار على المتظاهرين ما أدى إلى جرح أربعة منهم.

وردا على ذلك، أود أن أشير، على نحو ما قام به وزير المصالحة والتنمية للمناطق الشمالية بجمهورية مالي، إلى الرسالة التي وجهها الرئيس إلى الأمين العام في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ومفادها أن هذه المعلومات لا تعبر عن الواقع لأن عناصر البعثة المتكاملة الذين كانوا في أقرب مكان من مسرح الأحداث كانوا فعلا على بعد ٤٠٠ متر منه، الأمر الذي لا يتيح لهم تقديم شهادة موضوعية. وبالتالي، فإنهم لا يستطيعون أن يقولوا من الذي أطلق النار على المحتشدين، دون معرفة نتائج تحليل المقذوفات. الذي أمرت الحكومة بإجرائه.

وينبغي لأعضاء مجلس الأمن، بعد أن أكدوا مجددا في القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) المتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التزامهم بسيادة مالي وسلامتها الإقليمية، ألا يقبلوا اليوم أن تظل كيدال ملاذا إقليميا آمنا للإرهاب وتجار المخدرات والخاطفين.

ويجب على الجماعات المسلحة تسليم أسلحتها، ونبذ الإرهاب والمشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحوار الشامل.

فيما يخص التنسيق الدولي، إتفق وفد بلدي مع ما جاء في تقرير الأمين العام بخصوص الحاجة لاعتماد نهج شامل ومنسق لمواجهة تحديات منطقة الساحل. وجرى التأكيد على هذا النهج، خلال أول اجتماع وزاري عقد في باماكو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، بشأن إنشاء منبر تنسيق لاستراتيجية الأمم المتحدة الخاصة بمنطقة الساحل. ووافق وزراء منطقة الساحل في تلك المناسبة، من بين أمور أخرى، على تحديد أولويات مشتركة، فيما يخص المبادرات الإقليمية

في منطقة الساحل ورصد التقدم المحرز، بما في ذلك من خلال تقديم المجتمع الدولي لدعم منسق. إن بلدي، الذي يتولى الرئاسة الدورية لمنبر التنسيق، خلال العامين المقبلين، يعمل فعلا بجد على تنفيذ توصيات اجتماع باماكو.

بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لإطلاق عملية سيرفال، أود أن أشيد بالجنود الشجعان الذين ضحوا بحياتهم في الحرب ضد الإرهاب وضد ”الجهاد الذي تموله تجارة المخدرات“.

بالنيابة عن الرئيس كيتا، أود أن أشكر الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية وشركاءنا الثنائيين. كما نتوجه بالشكر أيضا إلى البلدان الجديدة التي ساهمت بقوات وعتاد للبعثة. ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام المعروض علينا، وتتشرف مالي بالترحيب ببعثة مجلس الأمن التي ستزورها خلال الأيام المقبلة.

ولا يسعني أن أختتم بياني، بدون أن أطلب إلى مجلس الأمن بالنيابة عن حكومتي، دعوة الدول الأعضاء، ربما من خلال بيان رئاسي، إلى دعم وتعزيز البعثة بالوسائل المناسبة، وتشجيعها على الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في بروكسل في أيار/مايو ٢٠١٣.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): أود أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، تهاني وفد بلدي الحارة على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الثاني/يناير. وأود أيضا أن أهنئ الأعضاء غير الدائمين الآخرين على عضويتهم في مجلس الأمن خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب لأعضاء المجلس عن أطيب تمنياتنا بحلول العام الجديد.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الـ ١٥ دولة عضوا في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأود أن أشكر الأمين العام على التقرير عن الحالة في مالي، (S/2014/1) المعروض على المجلس اليوم، والمؤرخ ٢ كانون الثاني/يناير.

وأود أيضا أن أهنئ الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيرت كوندرز، على إحاطته الإعلامية الممتازة بشأن الحالة في مالي، وكذلك السفير سيكو كاسي، الممثل الدائم لمالي.

منذ انتخاب الرئيس إبراهيم بوبكر كيتا، وعقب الانتخابات الأخيرة الشفافة والمنظمة تنظيما جيدا، يمكننا القول بأنه قد جرى استعادة النظام الدستوري العادي في مالي بالكامل وبشكل لا رجعة فيه. ومع ذلك، يجب تعزيز تلك المكاسب وتوحيدها من خلال تحقيق تقدم سريع، لا سيما فيما يخص جانبي الأمن والسياسة والجانبين الإنساني وذلك المتعلق بحقوق الإنسان، وقبل كل شيء من خلال استمرار التزام المجتمع الدولي بإيجاد حلول مستدامة في مالي.

على الصعيد الأمني، ظلت الحالة هادئة نسبيا، لكن متقلبة في جميع أنحاء البلد وهشة للغاية ومثيرة للقلق في منطقة كيدال، حيث كانت التوترات في أوجها، وظهر ذلك بشكل أوضح، بعد قتل الصحفيين الفرنسيين جيزلين دوبون وكلود فرلون.

تتميز الحالة في شمال البلد بالحرب غير المتماثلة التي تتخذ شكل هجمات متفرقة ينفذها مجاهدون، ضد القوات المسلحة المالية، والقوات الدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وعملية سيرفال.

وتبرز حقيقتان انعدام الأمن في شمال مالي، وهما الهجوم الجهادي الذي شنه مهاجمون مسلحون مجهولون في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ في قرية تيساليت على حفظة سلام تشاديين تابعين للبعثة، والهجوم الانتحاري بسيارة ملغومة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، على مبنى

مصرف سولدراتي المالي. وقُتل جنديان تشاديان من قوات حفظ السلام، وجنديان سنغاليان في تيساليت وكيدال تباعا.

وفي ضوء تلك الخلفية، أطلقت حكومة مالي رسميا، في ٢ كانون الأول/ديسمبر، عملية إصلاح القطاع الأمني وأنشأت ١١ فريق عمل لوضع استراتيجية شاملة. وقد طلب من مفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من خلال ممثلها الخاص في مالي، تسمية ممثل لها في الفريق العامل، ليضطلع بدور فاعل في جميع مراحل العملية.

على الجبهة السياسية، شملت التطورات عقد محادثات في الشمال وتنظيم انتخابات تشريعية. وفيما يتعلق بالمحادثات في الشمال، لا بد من الإشارة إلى أنه وفقا لأحكام الاتفاق الأولي بشأن الانتخابات الرئاسية وبشأن إجراء حوار شامل يرمي إلى إحلال السلام في مالي، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، عقدت المحادثات في الشمال في ١ و ٢ و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، في باماكو. وتمثل هدفها في إبراز شواغل الشعب المالي وتطلعاته، والسعي إلى التوصل إلى إحلال سلام دائم ومنصف وشامل، ينص تنفيذه على اللامركزية والتنمية المتناسقة لمناطق مالي.

وعلاوة على ذلك، عقد منتدى المصالحة الإقليمية في غاو، خلال الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وأتاح المنتدى المصالحة في الشمال، وشارك فيه ما يزيد عن ٥٠٠ ممثل، لمناطق أسونغو وميناكا وبوريم وغاو، بمن في ذلك الزعماء الدينيين والنساء والشباب وأعضاء منظمات المجتمع المدني. وينفذ هذا المنتدى سياسة الحكومة المتعلقة بالحوار والمصالحة، والرامية إلى التخفيف من حدة التوترات القائمة بين المجتمعات المحلية.

فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية، ومتابعة لما قاله السفير المالي، تحيط الجماعة علما بالهدوء الذي اتسمت به الحملات الانتخابية، دون وقوع حوادث تذكر، وبتنظيم أول جولتين من الانتخابات في جميع أنحاء مالي، كما كان مقررا، في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك كيدال. وكانت نسبة المشاركة في تلك الانتخابات منخفضة مقارنة بالانتخابات الرئاسية. ومن أصل ٥٤٧ مقعدا، حصل حزب الرئيس كيتا وحلفاؤه على الأغلبية المطلقة في الجمعية الوطنية.

وقدمت الجماعة من خلال ممثلها الخاص مساعدات باستمرار لحكومة مالي في مجال إعداد وتنظيم الانتخابات. ونشرت بشكل عام، بعثة مراقبة مكونة من ١٥٠ شخص، لمراقبة الجولة الأولى والثانية من الانتخابات. وخلص المراقبون إلى أن الانتخابات التشريعية التي عقدت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر و ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قد أظهرت تقدما كبيرا فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية. حيث نظمت في ظروف مقبولة سادتها أجواء الحرية والشفافية.

من الناحية الإنسانية، وفقا لتقرير لجنة حركة السكان المؤرخ، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، التي تضم العديد من المنظمات الدولية، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، فقد انخفض عدد المشردين منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وسجل هذا الانخفاض في عدد المشردين داخليا في جميع أنحاء البلد، ولكن كان أكثر تركيزا في مناطق أقصى الشمال. لكن لوحظت زيادة في البلدات المحيطة بكيدال، ويرجع ذلك ربما إلى انعدام الأمن وعدم اليقين المرتبطين بالحالة الاستثنائية في كيدال. فيما يتعلق باللاجئين، فقد تزايدت أعداد العائدين، وظل ١٨٥ ٠٠٠ لاجئ فقط في البلدان المجاورة.

تلتزم الجماعة من جانبها، بمساعدة مالي بشكل كامل، من خلال مختلف الأنشطة الإنسانية. وفي هذا السياق، أجرت الجماعة بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تدريبا

لما قبل الانتشار، خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المنصرم، استفاد منه ٢٠ مراقبا إنسانيا، أعقبه صرف تبرعات مجموعها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار أمريكي للسلطات المالية، من أجل الشراء المحلي للمؤن، للتخفيف من معاناة السكان.

فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فإن الحالة تتسحن بشكل تدريجي في شتى أنحاء البلد، وذلك بفضل عزيمة السلطات المالية الجديدة، التي قررت مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان والإفلات من العقاب. وفي الأسابيع الأخيرة، اتضح ذلك في إلقاء القبض على الجنرال مامادو هايا سانوغو وبعض رفاقه السابقين فيما عرف بقضية ”الخوذ الحُمر“ وتوجيه الاتهام إليهم. وفي إطار مكافحة الفساد، ألقي القبض على أربعة قضاة وأحد الكتبة في يوم الثلاثاء ١٠ كانون الأول/ديسمبر وأودعوا في الحجز.

ينبغي دعم التقدم الاستثنائي الذي أحرز تحت قيادة الرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا باستمرار انخراط المجتمع الدولي. وفي ذلك السياق، عقد في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ الاجتماع السادس للفريق الدولي للدعم والرصد المعني بالحالة في مالي. وقد أتاح الاجتماع للمشاركين فرصة الإحاطة بآخر التطورات الإيجابية في الحالة السياسية في مالي منذ ١ تموز/يوليه ٢٠١٣. كما حث المشاركون المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الخبرات التقنية والمساعدات والدعم المالي والمادي لمالي حتى يتسنى لها استعادة مكانتها في مجتمع الأمم. كما عرضت في ذلك الاجتماع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وإستراتجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي تتضمن نهجاً كلياً للأمن، والبعد الإنساني والتحديات الإنمائية في المنطقة.

وفي الختام، نود أن نرحب بما جرى في باماكو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ من انعقاد الاجتماع الوزاري الأول بشأن استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، الذي يرمي إلى إنشاء منبر للتنسيق معنية بمنطقة الساحل. إن الاجتماع، الذي حظي على وجه الخصوص بمشاركة الأمين العام بان كي – مون، ورئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي، نكوسازانا دلاميني زوما، ورؤساء المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي، قد أتاح الفرصة لجمع الجهات المانحة وللوقوف على تعهدات التمويل المقطوعة والأولويات التي وضعت لمنطقة الساحل وتنفيذها على النحو المبين في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

وقد جرى التأكيد بوضوح في ذلك الاجتماع المهم على وجود صلة عضوية بين السلام والأمن والتنمية، وأن هناك حاجة إلى إقامة مشاريع قوامها تنمية منطقة الساحل من أجل احتواء التهديدات التي تحدق بالسلام والأمن، مثل الفقر وانعدام الأمن، بشتى أشكالهما. إن شعوب مالي ومنطقة الساحل حريصون على تحقيق تلك المشاريع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.